E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/28/8/Panel.4
14 May 2014
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الدورة الثامنة والعشرون
تونس، ١٥-١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤

البند ١٢ (د) من جدول الأعمال المؤقت

العدالة الاجتماعية في السياسات العامة للدول العربية

المتابعة والقياس

أولاً- معلومات أساسية

١- يواجه قياس العدالة الاجتماعية تحدياً مزدوجاً بعدم توفر مؤشرات دقيقة ووافية، وعدم توفر بيانات موثوقة ومتجانسة. ما من مقياس يكفي لرصد تجارب الأفراد على تشعبها في العدالة الاجتماعية بالمعنى المجرد، ولكن المؤشرات المقترحة في هذه الوثيقة تتناول القطاعات الحيوية لتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفر وسيلة لتقييم التغيير الحاصل والتقدم المحرز في هذه القطاعات في المنطقة العربية. يطرح نقص البيانات عن العدالة الاجتماعية تحديات كبيرة. وإذا توفرت البيانات، فكثيراً ما تكون المقاييس غير الموحدة عائقاً أمام المقارنة بين البلدان والمناطق.

٢- وتركز الإحصاءات الرسمية على قياس التنمية الاقتصادية والقضايا الاجتماعية والبيئية باعتماد مجموعات من المؤشرات التقليدية ومنهجيات معروفة توجه عمليات صنع القرار. لكن مواضيع كثيرة تبقى خارج نطاق الإحصاءات التقليدية. نمو الناتج المحلي الإجمالي، مثلاً، لا يعطي، بالضرورة، صورة وافية ودقيقة عن رفاه السكان. لذلك من الأهمية عدم الاكتفاء بالمقاييس التقليدية في الإحصاءات الرسمية، بل اعتماد نهج في جمع البيانات لتكوين مؤشرات دقيقة عن الحكم والمشاركة والعدالة الاجتماعية ورفاه السكان.

ثانياً- القضايا الأساسية

٣- الفقر هو العائق الرئيسي أمام العدالة الاجتماعية لأنه لا يحرم الإنسان حقه في الغذاء والسكن وحسب، بل يصل به إلى حد الحرمان من المشاركة في المجتمع، فيتعذر عليه بناء قدراته وعيش حياة يكون هو صاحب القرار فيها. والفقر في المنطقة العربية، حيث يبلغ معدله ٢٠ في المائة، هو من المعضلات الاقتصادية التي تعيق مسيرة العدالة الاجتماعية. ومع ارتفاع معدّل الفقر تقل إمكانات الحصول على التعليم والوصول إلى سوق العمل. لذلك تشكل معدلات الالتحاق بالمدارس ومعدلات التشغيل مقاييس ذات مدلول هام في قياس العدالة الاجتماعية. ولكن هذه المقاييس تنطوي على جوانب متداخلة ومواطن ضعف كثيرة تبرز عند المقارنة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية وبين الرجل والمرأة في سوق العمل والتعليم العالي، وعند قياس الفوارق في الدخل حسب مستوى التعليم.

ألف- الحصول على السلع والخدمات الأساسية

٤- من المقاييس الرئيسية للعدالة الاجتماعية المؤشرات المتعلقة بالمساواة في الحصول على السلع والخدمات الأساسية وتيسّر كلفتها. وتشمل مجموعة الحد الأدنى من المؤشرات مجالات بالغة الأهمية كالأمن الغذائي، والسكن، والحصول على المياه من مصادر محسنة ومرافق الصرف الصحي المحسنة. فالأمن الغذائي هو جزء من برنامج الأبحاث المدرج حالياً في الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والتنمية الريفية. وتتولى تنفيذ هذه الاستراتيجية في المنطقة العربية منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. وتتضمن مجموعة الحد الأدنى من المؤشرات مؤشراً واحداً في هذا المجال هو النسبة المئوية للأطفال الذين يعانون من نقص التغذية. وهذه الاستراتيجية العالمية تساعد في تطوير الإحصاءات المتعلقة بالأمن الغذائي.

٥- والسكن هو من الحاجات الاجتماعية الأساسية ويقاس بالمؤشرات التالية:

(أ) نسبة الإنفاق الخاص على السكن (الإيجار التقديري)؛
(ب) نوعية الأرضية؛
(ج) نسبة الاكتظاظ؛
(د) الحصول على الطاقة الكهربائية (الشبكات).

٦- وفي الحصول على المياه من مصادر محسنة ومرافق الصرف الصحي المحسنة، يمكن الاستفادة من التجارب الإيجابية في الأهداف الإنمائية للألفية لتحديد المؤشرات التي تشمل:

(أ) نسبة الحصول على المياه المنقولة بالأنابيب؛
(ب) نسبة الحصول على خدمات الصرف الصحي المحسنة.

٧- ويقاس الأمن الشخصي باستخدام إحصاءات رسمية تحظى باهتمام كبير من صانعي السياسات. فالكثير من البلدان يعمل مثلاً على توفير بيانات مفصلة ذات مراجع جغرافية عن السلامة على الطرق. ومن المقاييس الأخرى المعتمدة معدلات الجريمة والقتل التي هي عادة نتيجة لمشاكل متعلقة بالعدالة الاجتماعية. ويمكن الاستفادة من هذه المقاييس كمؤشرات إنذار. وتشمل مؤشرات الأمن الشخصي ما يلي:

(أ) معدل جرائم القتل؛
(ب) جرائم العنف المبلغ عنها؛
(ج) الإصابات الناجمة عن حوادث المرور (الوفيات)؛
(د) الوفيات الناجمة عن العنف السياسي.

باء- تكافؤ الفرص

٨- يركز السياسيون والمدافعون عن حقوق الإنسان في المنطقة العربية حالياً على القضايا المتعلقة بالحكم الديمقراطي. ومن الأهمية إدراج مؤشرات عن تكافؤ الفرص لقياس العدالة الاجتماعية لأنه ركن أساسي من أركان الديمقراطية والعدالة. ومعظم البيانات عن هذا الموضوع ليس إحصاءات من مصادر رسمية، بل من المؤسسات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني. غير أن مبادرات اتخذت مؤخراً، وعملية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مهدت لعملية رصد رسمي لبعض المؤشرات.

٩- وتقاس الحقوق الفردية بنسبة المواطنين الذين يمارسون هذه الحقوق في الواقع. ومن الأهمية توسيع نطاق هذا المقياس ليشمل مسألة منح المواطنين حقوقهم، وهذا يتطلب إجراء المزيد من البحوث لبناء الأساس النظري. وتشمل مؤشرات الحقوق الفردية المقترحة:

(أ) الحقوق السياسية؛
(ب) ديمقراطية الانتخابات (أو النسبة المئوية للتصويت في الانتخابات الوطنية).

١٠- وفي الإحصاءات الرسمية، يخضع قياس الحرية لقيود كثيرة. فمن مجموعة المؤشرات التالية لا تتوفر من المصادر الرسمية بيانات سوى عن مؤشرين، زواج الأطفال ومعدل انتشار وسائل منع الحمل. وتشمل مؤشرات الحرية:

(أ) حرية التعبير؛
(ب) حرية التجمع؛
(ج) زواج الأطفال؛
(د) مكافحة الفساد؛
(هـ) حرية التنقل؛
(و) حرية الصحافة.

١١- ومن الأهمية أن توفر الإحصاءات الرسمية المزيد من البيانات عن الدمج الاجتماعي. فمعظم المؤشرات المتوفرة على هذا الصعيد مستقى من مسوح الأسر المعيشية، ومسوح القوى العاملة وغيرها من الوسائل المنهجية الأخرى لجمع البيانات. وتشمل مؤشرات الدمج الإجتماعي:

(أ) التأمين ضد البطالة؛
(ب) نسبة النساء في المناصب الإدارية؛
(ج) مدى استيعاب المهاجرين الوافدين واللاجئين في المجتمعات المحلية؛
(د) معدل الفقر؛
(هـ) الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية؛
(و) مدى توفر الخدمات الاجتماعية لغير المواطنين؛
(ز) الفوارق في الدخل والإنفاق (معامل جيني).

جيم- الرفاه

١٢- ما من تعريف موحد للرفاه ولا يزال النقاش مفتوحاً بشأن العوامل المكوّنة له. ومن الأهمية إجراء المزيد من البحوث في هذا الموضوع لأن المعلومات المتوفرة هي مجرد وجهات نظر لا ترتكز على أسس علمية. ولا بد من التمييز بين مفهومي الرفاه والرعاية الاجتماعية.

١٣- وإزاء محدودية الإحصاءات الرسمية في قياس الرفاه، تتركز الجهود على المجالات القابلة للقياس، وترتكز على أساس نظري وعلى قاعدة بيانات وافية. وتشمل الأطر الحالية الصحة، والتعليم، والحصول على المعرفة والمعلومات، والاستدامة البيئية.

١٤- ففي مجال الصحة يركز معظم المقاييس على نمط المعيشة والوضع الاجتماعي وهي مجالات اهتمام الخبراء في السياسات الصحية. ولكن من الأهمية أيضاً إضافة مقياس الإنفاق العام على قطاع الصحة. وتشمل مؤشرات الصحة:

(أ) العمر المتوقع عند الولادة؛
(ب) معدل وفيات الرضّع؛
(ج) معدل وفيات الأمهات؛
(د) النسبة المئوية للبالغين الذين يعانون من البدانة؛
(هـ) الوفيات الناجمة عن الأمراض غير السارية؛
(و) نسبة الإنفاق على القطاع الصحي إلى الإنفاق على القطاع العسكري.

١٥- ويؤدي التعليم دوراً هاماً في تكوين رأس المال البشري وهو من أحد المجالات التي يعتبر تكافؤ الفرص فيها بغاية الأهمية. وفي ما يلي مجموعة الحد الأدنى من مؤشرات التعليم:

(أ) معدل إلمام الكبار بالقراءة والكتابة؛
(ب) نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية؛
(ج) متوسط سنوات التعليم للمرأة؛
(د) التكافؤ بين الجنسين في التعليم الثانوي.

١٦- ويمكن توسيع نطاق مفهوم التعليم ليشمل إمكانية الحصول على المعرفة والمعلومات. فالمقاييس التقليدية تركز كثيراً على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من ناحية الجهات المزودة بها وهي من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. ومن الأهمية أن يركز تقييم إمكانية الحصول على المعلومات على مسوح الأسر المعيشية والتعدادات، فيتناول أوجه استخدام هذه المعلومات. ويتيح هذا النهج تحليل البيانات من وجهة نظر مختلف الفئات الاجتماعية وليس فقط من وجهة نظر الجهات المزودة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومع التحفظات المشار إليها آنفاً، تشمل المؤشرات المعتمدة حالياً لإمكانية الحصول على المعرفة والمعلومات:

(أ) عدد مستخدمي الإنترنت؛
(ب) عدد المشتركين في الهاتف النقال.

١٧- والاستدامة البيئية عنصر أساسي من عناصر الرفاه وفيما يلي المؤشرات المقترحة لقياسها:

(أ) انبعاثات غازات الاحتباس الحراري؛
(ب) نسبة هدر المياه (التسرب).

١٨- ويمكن توسيع نطاق هذه المؤشرات البيئية، وفقاً للظروف السائدة واحتياجات البلديات والمحافظات والبلدان، لتشمل مؤشرات متعلقة بأنواع أخرى من التلوث، وإدارة المياه، وأساليب تحقيق كفاءة الطاقة. وعلى الصعيد الدولي، تحظى المؤشرات المتعلقة بالتلوث الجوي عبر الحدود والموارد المائية المشتركة باهتمام في بعض المناطق.

ثالثاً- الأهداف

١٩- تتيح حلقة الحوار الفرصة لتبادل الدروس بين قيادات عربية ومفكرين معروفين من المنطقة والعالم بشأن أهمية توفير إحصاءات ملائمة وموثوقة وموضوعية عن إمكانية الحصول على السلع والخدمات الأساسية، وتكافؤ الفرص، وتحسين الرفاه.

٢٠- وتهدف حلقة الحوار إلى:

(أ) تحديد مجموعة المؤشرات الإحصائية اللازمة لتوفير قاعدة الأدلة التي تتطلبها عملية وضع سياسات العدالة الاجتماعية؛

(ب) البحث في الصلة بين هذه المؤشرات والأطر القائمة لا سيما تلك المتعلقة بقياس التنمية المستدامة ورصد الأهداف الإنمائية؛

(ج) البحث في النواقص التي تشوب الإحصاءات الرسمية اللازمة للمؤشرات المقترحة للعدالة الاجتماعية كمؤشرات حقوق الإنسان والحكم الصالح ورفاه السكان.

رابعاً- مواضيع المناقشة

٢١- تتمحور المواضيع المقترحة للمناقشة حول الأسئلة التالية:

(أ) ما هي الأطر اللازمة لقياس العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية؟ ما هي احتياجات المنطقة على صعيد السياسات؟ ما هي الأطر المتوفرة وصلاحيتها للمنطقة؟

(ب) ما هي النواقص التي تشوب الإحصاءات الرسمية في قياس العدالة الاجتماعية؟ ما هي المقاييس التقليدية المعتمدة والتطورات الأخيرة الحاصلة؟

(ج) كيف يمكن الاستفادة من البيانات التي توفرها المصادر غير الرسمية (استطلاعات الرأي، والمجتمع المدني، والأبحاث، والبيانات الضخمة) في الإحصاءات الرسمية؟

خامساً- المشاركون

٢٢- يشارك في حلقة الحوار ممثلون رفيعو المستوى عن الدول الأعضاء، وكبار صانعي السياسات، ومفكرون أكاديميون معروفون، وممثلون عن القطاع الخاص ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

سادساً- اللغات

٢٣- تجري المناقشات باللغتين العربية والإنكليزية، وتؤمن الترجمة الفورية.

سابعاً- للاتصال

السيد يوراي ريكان
مدير، شعبة الإحصاءات
الهاتف: ٩٦١-١-٩٧٨٣٥١+
البريد الإلكتروني: riecan@un.org

السيدة نادين الحلاق
مساعدة إدارية
مكتب المدير، شعبة الإحصاءات
الهاتف: ٩٦١-١-٩٧٨٢٧٤+
البريد الإلكتروني: al-hallak@un.org